وفد تجاري إلى اليونان

اتفاقية توءمة بين تجارة طرطوس وبيردوس

رئيس الوفد: سنلتقي اتحاد الغرف التجارية اليونانية والغرف الفرعية

رامز محفوظ

توجه أمس الأحد إلى اليونان وفد يرأسه نائب رئيس اتحاد غرف التجارة السورية رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس مازن حماد ويضم عدداً من أعضاء اتحاد غرف التجارة السورية ومن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة طرطوس إضافة لعدد آخر من رجال الأعمال.

وقال حماد في تصريح صحفي إنه سيتم في بداية الزيارة التوقيع على اتفاقية توءمة بين غرفة تجارة وصناعة طرطوس وغرفة تجارة وصناعة بيردوس بهدف عقد لقاءات تبادل أقرب وتعاون أوثق لما في ذلك من تعزيز للصلات التجارية يصب في مصلحة اقتصاد البلدين ومن ثم عقد عدة لقاءات بين الوفد السوري واتحاد الغرف التجارية اليونانية والغرف الفرعية ومسؤولين يونانيين بهدف تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية القائمة بين الشركات والفعاليات المختلفة في البلدين الصديقين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام أن هذه الزيارة تعتبر خطوة إيجابية ومن الممكن أن تكون مثمرة وتسهم في تحقيق نتائج جيدة مستقبلاً على طريق تحسين العلاقات التجارية بين البلدين.

وأوضح أن التبادل التجاري مع اليونان يعتبر ضعيفاً بسبب المقاطعة والحصار الجائر على سورية ونتمنى أن تتحسن العلاقات التجارية معها مستقبلاً. لافتاً إلى أنه تمت زيارة اليونان في عدة مناسبات سابقة لتطوير العلاقات الاقتصادية معها لكننا لم نصل حتى اليوم للنتيجة التي نتمناها.

بدوره أكد عضو المكتب التنفيذي في اتحاد غرف التجارة السورية رئيس اللجنة العليا للمستثمرين في المناطق الحرة فهد درويش الموجود ضمن الوفد في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه سيتم عقد عدة اجتماعات خلال اليوم الأول من الزيارة منها مع غرفة تجارة وصناعة بيردوس ومع اتحاد غرف التجارة اليونانية ومع تجار عرب في اليونان ومع محافظ أثينا، إضافة لعقد اجتماعات أخرى بين رجال أعمال يونانيين وسوريين موجودين ضمن الوفد، مشيراً إلى أن الدعوة تم توجيهها من غرفة صناعة وتجارة بيردوس ومن اتحاد غرف التجارة اليونانية.

ولفت إلى أن الهدف من الزيارة هو العمل على تحسين العلاقات الاقتصادية مع الجانب اليوناني في مجال السياحة والنقل ومجالات أخرى حيوية بهدف كسر الحصار الجائر المفروض على سورية.

وعن أهمية اتفاقية التوءمة التي سيتم توقيعها بين غرفة تجارة وصناعة طرطوس وغرفة تجارة وصناعة بيربوس أوضح درويش أن هذه الاتفاقية تعتبر من الاتفاقيات المهمة التي ستسهم في تحسين التبادل التجاري بين البلدين في كل المجالات.

من لقاء سابق لرئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس مازن حماد بالقائم بأعمال السفارة اليونانية بدمشق السيد نيكولاس بروتونوتاريوس (عن الانترنت)

هل سنحتاج إلى قرض «جاكيت» هذا الشتاء؟

تجار لـ«الوطن»: توقعات بتجاوز سعر بعض أنواع الجواكيت الشتوية المليون ليرة

نوار هيفا

رغم الركود الذي تشهده الأسواق وخاصة محال الملابس، وعجز كثير من المواطنين عن مجاراة أسعارها، يتخوف الكثير من المواطنين من الأسعار الجديدة للملابس الشتوية، وبناء على مقياس تضاعف أسعار السلع بجميع أنواعها، يبدو أننا أمام موسم أقل ما يوصف أنه خيالي الأسعار.

جولة قامت بها «الوطن» على بعض محال الملابس بأسواق متفاوتة بين شعبي وعادي، لرصد توقعات أسعار الملابس الشتوية هذا العام وكم تتطلب كسوة طفل واحد، لتكون الآراء متفاوتة بين وجود بضائع قديمة سيعرضها بعض التجار بنفس السعر لضمان نفادها، موضحين أن سعر الجديد منها سيزداد بنحو ٦٠ بالمئة تماشياً مع الارتفاعات المتتالية للأسعار، هذا بالنسبة للجواكيت من النوع الثاني والثالث، أما النخب الأول والماركات فقد يصل سعر الجاكيت الشتوي فيها إلى أكثر من مليون ليرة، مذكرين بأسعار القديم منها حيث كان سعر الجاكيت العادي وسطياً يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٢٣٠ ألف ليرة، وتتراوح في بعض المحال بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف ليرة، في حين بدأ سعر الجاكيت الشتوي الطويل بـ٥٠٠ ألف ليرة.

الملاحظ ضمن الجولة بين ثلاث مناطق متقاربة (سوق الصوف– الحريقة– الحميدية) كان التفاوت في الأسعار، وبمثال بسيط عن طريقة البيع لنفس المنتج عبر أخذ عينة كقميص رجالي ليكون سعره بحدود ٥٠ ألف ليرة في سوق الصوف وهو مصدر الألبسة في دمشق والموزع الرئيس لكامل الأسواق، ليكون سعر ذات العينة والموديل وحتى اللون بـ٢٠٠ ألف ليرة في الحريقة، ويتخطى الـ٣٠٠ ألف ليرة في سوق الحميدية.

الصناعي عاطف طيفور أوضح لا يمكن توقع ثمن أي منتج فالأسعار مرتبطة بالمستوردات بالعموم، بعد ثبات أسعار المحروقات وكامل التكاليف بالنسبة للموسم القادم، مؤكداً أنه من المفترض أن تكون هذه الارتفاعات نسبة وتناسباً مع تكلفة المنتج النهائي.

> صناعي لـ«الوطن»: ٩٠ بالمئة من بضائع العام الحالي مخزنة من العام الماضي ومن المفترض أن تنخفض الأسعار بعد تنظيم عمل المنصة

وأكد طيفور في تصريح خاص «للوطن»، أن حساب الأسعار يكون بنسبة تكلفة المنتج النهائية والسؤال كم تشكل نسب تكاليف المستوردات من المواد الأولية والمحروقات وسعر الصرف من المنتج النهائي، وهنا النسبة صغيرة جداً ففي حال زادت أسعارها مئة بالمئة عن العام الماضي منطقيا يفترض أن تنعكس على الأسعار بنسبة ستكون بين (٢٠ – ٢٥) بالمئة، كما أن أكثر من ٩٠ بالمئة من بضائع هذا العام من العام الماضي أي ليست تصنيعاً جديداً بتكاليف جديدة، وعليه لن تبلغ نسب الارتفاع هذا الموسم على الألبسة الشتوية كحد أقصى ٤٠ بالمئة.

وأكد طيفور أنه على العكس تماماً يفترض أن تنخفض الأسعار هذا العام بعد تنظيم عمل المنصة، فالتاجر والصناعي والمستورد كان يدفع عمولة تأخير بضائعه أما اليوم فثمة تحديد لوقت الاستلام فالصناعات النسيجية على سبيل المثال تحدد موعد انتظارها على المنصة ٩٠ يوماً، وهو يدفع مباشرة دون زيادة الفرق، فالتكاليف الإضافية انتهت بالتالي يفترض أن تثبت الأسعار في السوق.

وأشار طيفور إلى أن الاحتجاجات على المنصة وسعر الصرف غير واقعية، فاليوم أغلب الصناعيين يشتري بضائعه بحساب عامين وثلاثة إضافية، والقسم الآخر يعتمد على تمويل تاجر معين مقابل الحصول على نسب الربح، فالجميع لديه مخزون احتياطي من المواد الأولية.

وعن فرق الأسعار بين الأسواق لنفس المنتج لفت طيفور أن هذا دليل على أن الحلقة التجارية تعاني مشكلة بزيادة الأرباح لحدود مرتفعة جداً عن التكاليف، كما أن تسعير قطعة الألبسة يتوقف على كمية القماش الداخلة في إنتاجها وثمن هذه الكمية مع تكاليف بعض المزايا الأخرى، والمفروض تفعيل عمل الرقابة وفق هذه المبادئ.

«الزراعة» تحدد مواعيد قطاف الزيتون

جوهر لـ«الوطن»: الإنتاج المتوقع ٧١١ ألف طن بتراجع عن العام الماضي بنحوي ٢٨ بالمئة

هناء غانم

أكدت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المهندسة عبير جوهر لـ«الوطن» أن هناك انخفاضاً بإنتاج مادة الزيتون عن العام الماضي بنحو ٢٨ بالمئة جراء التغيرات المناخية التي كانت تأثيراتها واضحة نتيجة الجفاف، إضافة إلى قلة الخدمات واليد العاملة التي ارتفعت أجورها وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بالنسبة للمزارعين التي ارتفعت تكاليفها بشكل كبير مثل القطاف والعصر والتعبئة والسماد وغيرها، إضافة لذلك فإن إنتاج هذا العام معاوم في أغلب المحافظات.

وأشارت جوهر إلى أن إنتاج الزيتون على كامل مساحة سورية قدر بنحو ٧١١ ألف طن، أما تقديرات إنتاج هذا الموسم، ففي المناطق الآمنة بلغ نحو ٣٠٤ آلاف طن ينتج عنها ٤٩ ألف طن زيت زيتون تقريباً للاستهلاك المحلي، أما إنتاج سورية من زيت الزيتون فقد قدر بنحو ٩١ ألف طن منها ٤٩ بالمئة في المناطق غير الآمنة.

وأشارت جوهر إلى أنه نظراً لانخفاض الإنتاج من مادة زيت الزيتون قامت الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التصدير بغرض تلبية احتياجات السوق المحلية من المادة بأسعار مناسبة وخاصة أن الإنتاج المتوقع كاف فقط لتغطية حاجة السوق المحلية.

وفي سياق متصل أعلنت وزارة الزراعة عن مواعيد قطاف محصول الزيتون للموسم الحالي في المحافظات وبناء عليه أكدت جوهر أن اختلاف الإنتاج في المحافظات يعود إلى طبيعة المناخ والظروف المناخية..

وقد حددت الوزارة ٢٠ أيلول الجاري موعد القطاف في محافظتي اللاذقية وطرطوس، و١ تشرين الأول في دير الزور، و١٠ تشرين الأول في محافظات حمص وحماة والحسكة، و١٥ تشرين الأول في حلب والغاب والرقة ودرعا وإدلب، و٢٠ تشرين الأول في ريف دمشق والسويداء.

وحددت الوزارة موعد افتتاح المعاصر قبل أسبوع من موعد القطاف في كل محافظة لإتمام عمليات الصيانة والتجريب بشكل جيد، وطالبت المزارعين بالالتزام بالمواعيد المحددة للحصول على زيت زيتون عالي الجودة بحيث يتم إجراء القطاف في الموعد المناسب للنضج حسب الأصناف وفق مناطق الزراعة والظروف المناخية وكمية الإنتاج ووجود إصابات يمكن أن تسبب تساقط الثمار، ويفضل أن يتم عندما تتلون ٦٠ بالمئة من الثمار للحصول على زيت زيتون بمواصفات حسية مميزة. كما يجب إجراء عمليات القطاف باليد أو باستخدام القطافات الآلية المحمولة على الكتف للحفاظ على سلامة الثمار والابتعاد عن القطاف بالعصا وإدلب، الذي يتسبب بضرر ميكانيكي للثمار مما يزيد من نشاط الأنزيمات داخل الثمرة ويتسبب بتفاعلات حيوية فيها مما يزيد من نسبة الحموضة الحرة (الأسيد) وتدني جودة الزيت.

إضافة لذلك يجب عدم خلط الثمار المتساقطة على الأرض والمتدنية المواصفات مع الثمار السليمة المقطوفة من الأشجار لأنها تسيء لنوعية الزيت نتيجة لارتفاع قيمة الأسيد ورقم البيروكسيد، ويفضل عصر الثمار المتساقطة على الأرض وحدها وفي نهاية الموسم لضمان المحافظة على جودة الزيت الناتج من المعصرة طوال موسم العصر.

إضافة لذلك يفضل نقل الثمار إلى المعصرة باستخدام الصناديق البلاستيكية لتأمين تهوية جيدة للثمار للمحافظة على سلامتها وفي حال نقلت في أكياس بلاستيكية يفضل وضعها في ساحة المعصرة بشكل عامودي وعدم تكديسها على شكل أكوام لضمان عدم تعرضها للضغط والهرس.

كما يجب نقل الثمار إلى المعصرة خلال ٧٢ ساعة لمنع حدوث التخمرات والتعفنات ضمن الأكياس وتجنب تدني نوعية الزيت نتيجة تشكل نكهات سلبية كالطعم الرطب والحلو والعفن.

والأهم يجب فصل الأغصان والأوراق والأجرام عن ثمار الزيتون تجنباً لتأثيرها السلبي على آلات المعصرة ولضمان عدم تأثيرها على المواصفات الحسية للزيت، ويجب غسل ثمار الزيتون بماء نظيف يبدل باستمرار لتجنب حدوث نشاط للكائنات الحية الدقيقة التي تسبب تفسخات وإطلاق روائح غير مستحبة في المعصرة يمكن أن تنتقل للزيت وتسبب تدهوراً في خواصه الحسية.

وللحصول على زيت عالي الجودة ينصح بخلط عجينة الزيتون لمدة قصيرة وبدرجة حرارة تتراوح بين ٢٥–٣٠ درجة، أما إذا كان الزيتون صعب الاستخلاص يجب زيادة مدة الخلط ودرجة الحرارة، مع المحافظة على إبقاء العجانات مغلقة لتفادي دخول الأوكسجين إلى العجينة وزيادة نشاط الأكسدة مما يتسبب بزيادة تفاعلات الأكسدة وارتفاع رقم البيروكسيد إضافة إلى خسارة في محتوى الزيت من مضادات الأكسدة الطبيعية وبشكل خاص الفينولات والنكهات الإيجابية في الزيت وبشكل خاص النكهة الفاكهية، إضافة لذلك يجب أن تكون الخوص المستعملة لبسط عجينة الزيتون عليها في معاصر المكابس نظيفة لأنها تؤثر كثيراً في جودة الزيت.

كما يجب الانتباه في معاصر الطرد المركزي إلى حرارة الماء المستعمل إذ يجب ألا تتجاوز درجة حرارتها ٢٥ درجة مئوية وأن تكون كمية الماء المضافة لتمديد العجينة في الحدود اللازمة حسب درجة النضج ومواصفات الثمار لتجنب خسارة كميات كبيرة من الفينولات باعتبارها مركبات ذوابة في الماء.

وبالختام يجب فرز الزيت بشكل جيد وتنظيف الفرازات بشكل دائم لتخليص الزيت من الرطوبة وتجنب تشكل العكر بنسبة كبيرة. ومن ثم تعبئة الزيت بعبوات مناسبة ونظيفة وعاتمة غير نافذة للضوء ومحكمة الإغلاق، ويفضل استخدام عبوات الصفيح المطلية من الداخل باللكر الغذائي أو خزانات الستانلس ستيل التي تضمن المحافظة على مواصفات جودة الزيت الكيميائية والحسية خلال فترة التخزين. ويفضل معرفة تصنيف الزيت (بكر ممتاز – بكر أول – بكر عادي) من الإخوة المزارعين قبل مغادرة المعصرة لتحديد جودة إنتاجهم والعمل على تحسينها في المواسم المقبلة.

تحذير من جمعية حماية المستهلك

باعة يروجون لألبان وأجبان على أنها إنتاج منزلي بينما هي غير صالحة للاستهلاك

الوطن

اعتبر أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة أن لا صحة لما يتم تداوله بأن هناك استقراراً في الأسعار وأن الجولات خلال اليومين الماضيين في الأسواق أثبتت أن الأسعار غير مستقرة وهناك تواتر في الارتفاع الذي تسبب في عدم قدرة الكثيرين على تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية حيث باتت مغيبة عن بيوت السوريين الأغذية الأساسية وحتى المونة التي كانت تقليداً في بيوت السوريين حيث إن الألبان والأجبان تكاد تختفي وهذا العام أكثر من ٨٠ بالمئة من السوريين لن يتمكنوا من شراء مكونات المكدوس حيث تصل كلفة ٥٠ كيلو مكدوس لأكثر من ١,٥ مليون ليرة مقابل شريحة بسيطة ستقوم (بتموين) ٣– ٥ كيلو غرام من المكدوس على حين توقع أن يلحق بالألبان والأجبان والمكدوس مادة الزيتون ليصبح بذلك الأمن الغذائي والاحتياجات الغذائية الأساسية وخاصة للأطفال مهددة بسبب غياب مختلف الأطعمة والأغذية الأساسية من اللحوم والفواكه وغيرها.

وبين حبزة أن ارتفاع أسعار الخضر سببه انخفاض التوريدات للأسواق بسبب تراجع معدلات الإنتاج مع حركة نشطة في تصدير الخضر حيث تجاوز سعر مادة البندورة في سوق الهال (جملة) ٤ آلاف ليرة على حين يتجاوز ٥ آلاف ليرة لدى باعة المفرق.

وحسب حبزة هناك سوء في التخطيط الزراعي الأمر الذي يتسبب بطرح كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي الذي يسبب انخفاضاً كبيراً في الأسعار وخسارة المزارعين وعدم قدرتهم على استعادة تكاليف الإنتاج وهو ما يتسبب في عزوفهم عن الإنتاج والخروج من العملية الزراعية وهو ما يتطلب خطة زراعية واضحة تحدد احتياجات السوق وتحقق عرضاً متوازناً في الإنتاج وعلى أوقات طويلة كما هناك غياب لدور التدخل الإيجابي لجهة تحقيق توازن في السوق من خلال تخزين الكميات الزائدة عن احتياجات السوق وعرضها عند وجود نقص وهو ما يحقق توازناً في الأسعار وعدم فقدان المنتجات والحفاظ على الفلاحين والمنتجين الزراعيين وعدم تعرضهم لخسارات تخرجهم من العملية الإنتاجية.

وكانت الجمعية (حماية المستهلك) أصدرت بياناً أوضحت فيه أن هناك باعة يقومون بترويج الألبان والأجبان المخالفة بالاتفاق مع أصحاب بعض المعامل ضعيفي النفوس وهؤلاء يوجدون بين الساعة الخامسة والثامنة من صبيحة كل يوم ويتوزعون في بعض الأماكن بدمشق يبيعون هذه المنتجات على أنها صنع بيتي ومن حليب بقري كامل الدسم، غير أن الحقيقة ليست كذلك فهي غير مطابقة للمواصفات بل غير صالحة للاستهلاك وضارة بالصحة العامة. هؤلاء الباعة يحضرون في هذه الأوقات المبكرة قبل انتشار دوريات الرقابة، ويرتدون زي الفلاحين للتمويه على أن هذه البضاعة من إنتاج أرضهم ومزارعهم وأبقارهم.